

مقالات رأي

**الدكتور/ أحمد التجاني محمد يكتب : بلغ السيل الزبي وعم
البلوي إحتدام الصراع بوزارة الشؤون الدينية تغول علي صلاحيات
رئيس الوزراء بطلان قرار وزير الشؤون الدينية الخاص يتكلف امين
عام جديد !!**

د.أحمد التجاني محمد • 14-06-2026 • 6 دقائق قراءة





في خطوة متسارعة ومفاجئة أصدر وزير الشؤون الدينية بشير هارون قرار بتكليف د.حيدر محمد زين بتسبر مهام الأمين العام للمجلس الأعلى للحج والعمرة وذلك وفقا للمهام والإختصاصات التي يؤديها المجلس الأعلى للحج والعمرة ، علي الجهات المعنية والوحدات الإدارية المختصة وضع هذا القرار حيز التنفيذ ، ويسري هذا القرار من تاريخ التوقيع عليه ويظل نافذا الي حين صدور قرار آخر، صدر تحت اسمي وتوقيعي في الرابع عشر من يونيو 2026م الموافق الثامن والعشرين من ذي الحجة 1447هـ

قرار وزير الشؤون الدينية يتعين د. حيد محمد زين امينا عاما مكلفا للحج والعمرة يعني إقالة الأمين العام المكلف

عمر مصطفى رغم انه تحاشا ذكر ذلك، وهو تغول واضح على سلطات رئيس الوزراء الذي أصدر قرارا يتعين عمر مصطفى امينا عاما مكلفا ، صحيح عمر مصطفى غير مؤهل ولا يمتلك مؤهل علمي وذكرنا ذلك قبل تعيينه ، لكن الحقيقة يجب أن يقال لا يجوز قانونا لوزير الشؤون الدينية إصدار قرار يخالف قرارات رئيس مجلس الوزراء. وفقا للقانون الإداري والدستوري، رئيس الوزراء يترأس مجلس الوزراء و السلطة التنفيذية ، ويمتلك صلاحيات توجيه وتنسيق عمل جميع الوزارات والإشراف عليها ولا يجوز لأي وزير إلغاء قرار رئيس مجلس الوزراء الا مجلس السيادة او المحكمة الدستورية.

وياتي التسلسل الهرمي للقرارات علي النحو التالي: قرارات رئيس الوزراء: أعلى مرتبة قانونية من قرارات الوزراء ، ثانيا : قرارات الوزير يجب أن تلتزم بحدود وتوجيهات قرارات رئيس الوزراء. ثالثا: قرارات الوزير المخالفة لقرارات رئيس الوزراء تعتبر باطلة أو عرضة للإلغاء من قبل رئيس الوزراء أو القضاء الإداري.

صلاحيات رئيس الوزراء الإشراف الكامل علي الجهاز التنفيذي وكافة دواوين الدولة ووزاراتها ومؤسساتها ويمتلك سلطة توجيه الوزراء وتنسيق أعمالهم وتعيين الأمناء ومدراء الهيئات والمجالس العليا .

لا يحق لوزير الشؤون الدينية مهما كان وجه الخلاف بينه وبين الأمين العام المكلف عمر مصطفى إلغاء قرار رئيس الوزراء وتعيين امين عام مكلف ، لان التعديل والالغاء حق خاص برئيس الوزراء

في حالة تعارض قرار الوزير مع قرار رئيس الوزراء، فإن القرار الأعلى (قرار رئيس الوزراء) وهو الذي يطبق ويسود .

الوزير مسؤول عن ادارة كافة الشؤون المتعلقة بوزارته وعليه ان يعرض أداء وزارته على رئيس الوزراء ولا يحق له اتخاذ أي قرار في مسألة خارجة عن اختصاصه فإلغاء والتعيين في موقع الأمين العام سلطة رئيس الوزراء ويجب أن يكون بما يضمن صلاحياته واختصاصه.

الصراع المحتدم بين المتصارعين بوزارة الشؤون الدينية الوزير بشير هارون والامين العام المكلف عمر مصطفى خلص الي قطع الوزير الطريق امام الأمين العام المكلف الذي ايضا لديه ادوات كان يريد استخدامها ضد الوزير بعد حصوله علي كشف حساب بنكي خاص بمحلية الحج والعمرة بالسعودية.

وزير الشؤون الدينية دخل موسوعة الأرقام القياسية في القرارات التأسفية الباطلة ، ومعروف أن مدير مكتب مفرح هو مصدر كل الاملاءات والقرارات الذي يأتي تفصيلا علي مقاسه .وفي ظرف تسعة أشهر يغادر اربعة امناء عامون ويبق مدير مكتب مفرح الثابت وغير المتحرك

الصراع في وزارة الشؤون الدينية والأوقاف لم يعد سرا وقد ملا مكة وإرجاءها واشتمزت منها وزارة الحج السعودية بعد ان اصبحت بعثة الحج السودانية علي قلبين وجناحين وراسين ومقرين ، فالوزير ومدير مكتب مفرح في مقر منفصل عن المقر الرئيسي ، يتخذون قرارات مخالفة لقرارات الأمين العام، بينما ذهب الأمين العام

المكلف وجميع قيادات البعثة نحو
المقر الرئيسي والشرعي للبعثة .

الحج والعمرة تحول لصراع مال ونفوذ ومناصب دبلوماسية بملحقية الحج والعمرة بالسعودية

نأمل أن تبادر الحكومة الآن بعزل وزير الشؤون الدينية ومدير مكتب مفرح وجميع قيادات الصف الأول بالمجلس الأعلى للحج والعمرة وانشاء مفوضية عليا تتبع لمجلس السيادة او رئاسة الوزراء وانتداب خبراء يتم التعاقد معهم سنويا ويجدد العقد بعد تقييم حسن السيرة والسلوك وفحص اقرار الذمة المالية سنويا.

هذا الصراع اذا ترك علي ماهو عليه بذات الادوات و الأشخاص فإنه سوف يؤدي إلى تعطيل مؤسسة الحج والعمرة بل يؤدي لتعطيل جميع دواوين الدولة، لان هذا الداء معدي سينتقل لجميع الوزارات ، فضلا عن إهدار الموارد العامة في لا شيء ، وتأجيج الأزمات للدولة ليشمت بها الشامتون.

قد تتسبب هذه الظاهرة القبيحة المستمرة بالحج والعمرة في العديد من التداعيات السلبية المباشرة على سمعة الحكومة وتشويه صورتها امام انظار العالم خاصة بالمملكة العربية السعودية.

وزير الشؤون الدينية كفي تخبطا كفي تعطيل الصلاحيات كفي تجميد كفي إيقاف كفي قرارات عبثية فاقدة للسند والشرعية ، كفي المحسوبية كفي تقدم الولاء القبلي والجهوي علي الكفاءة المهنية كفي استنزاف الموارد في مأموريات بالأشهر الطوال كفي هدر الأموال ، كفي الصفقات المشبوهة كفي فقدان الثقة في هذه المؤسسة التي تشكو الي الله من سوء القيادة كفي ارهاق وازلال الحجاج كفي توسع الفجوة بين الوزارة والمجلس !!

ماذا يفعل رئيس الوزراء الدكتور كامل إدريس بعد تغول وزير الشؤون الدينية علي صلاحياته!؟

يتبع

□□□□□□□□

شبكة المحيط الإعلامية

اضواء البيان نيوز (رائدة الإعلام الرسالي)

د.احمد التجاني محمد *أستاذ العقيدة والفلسفة الإسلامية رئيس التحرير*

الأحد /28/ ذو الحجة/1447هـ

الموافق/14/ يونيو 2026م